HERITAGE
INSTITUTE

نوفمبر 2025

تشكيل ولاية هيرشبيلي

التحديات والفرص

حقوق النشر © 2025 | معهد هرتيج ، جميع الحقوق محفوظة.

نحثّ القراء على إعادة إنتاج المواد لمنشوراتهم الخاصة، طالما أنها لا تباع تجاريا. يطلب معهد هرتيج -بصفته صاحب حقوق الطبع والنشر- الإقرار الواجب ونسخة من المنشور. للاستخدام عبر الإنترنت، نطلب من القراء إدراج رابط المصدر الأصلي على موقع معهد هرتيج.

© معهد هرتيج 2025

المحتويات

الملخص التنفيذي

ا لخلفية

.1	المقدمة	5
1.1	وجود حركة الشباب والتشرذم العشائري	6
.2	منهجية البحث	7
.3	عملية تشكيل الدولة في ولاية هيرشبيلي	7
3.1	السياق التاريخي والعوامل المحفِّزة	7
3.2	الجهات الفاعلة الرئيسية وأصحاب المصلحة	8
3.3	ديناميكيات التفاوض وترتيبات تقاسم السلطة	9
3.4	الإطار الدستوري والتصميم المؤسسي	10
3.5	تحليل عملية التشكيل	10
.4	تحديات الحوكمة في ولاية هيرشبيلي	11
4.1	عدم الاستقرار السياسي وتحديات الحوكمة	11
4.2	الانقسام الاجتماعي وأثره في الحوكمة	12
4.3	النخب الوظيفية وديناميكيات السلطة	14
.5	تحديات الوحدة والاستقرار	15
5.1	الانقسامات العشائرية والتشرذم السياسي	15
5.2	المخاوف الأمنية المرتبطة بتحديات الحوكمة	15
5.3	انعدام الثقة الاجتماعية والسياسية وعجز الحوكمة	15
.6	الخاتمة	16
.7	التوصيات السياساتية	16
.8	المراجع	17

الملخص التنفيذي

شَكَّلَ تأسيس ولاية هيرشبيلي، في عام ٢٠١٦، كخامس ولاية في الصومال، علامة فارقة ومحورية لكنها مثيرة للجدل في عملية التحول إلى النظام الفيدرالي في البلاد. وقد جاء إنشاء الولاية، التي ضُمَّت من خلال دمج محافظتي هيران وشبيلي الوسطى، بدفع من الحكومة الفيدرالية الصومالية بهدف استيفاء المتطلبات الدستورية وتسهيل إجراء الانتخابات. ومع ذلك، واجهت عملية التأسيس انتقادات واسعة بسبب طبيعتها المتسرعة والإقصائية، مما فاقم الخلافات التي لم تُحسم بين الأطراف المعنية الرئيسية. فقد قوضت هذه الخلافات، المتجذرة في نزاعات تقاسم السلطة القائمة على العشائر، وعدم كفاية المشاورات، وتصورات التهميش السياسي، شرعية الولاية ووظائفها.

تفرض العشائر المهيمنة في هيرشبيلي، مثل حواديه وأبجال، سيطرة غير متكافئة على المشهد السياسي والأمني، مما يؤدي إلى تهميش العشائر الأخرى. وقد عمّق هذا الاختلال، المقترن بالانتماءات العشائرية المتغيرة والمتنازعة، التشرذم الاجتماعي والسياسي. ولا يزال توطيد الأمن يواجه صعوبات مستمرة، لأنه يتشكل نتيجة تفاعلات معقّدة بين قوى متنوعة من بينها حركة الشباب، والميليشيات العشائرية مثل معويسليه، والجيش الوطني، وقوات الاتحاد الأفريقي ضمن بعثة «أتميَس». ورغم الدور الحاسم الذي لعبته ميليشيا «معويسليه» في مواجهة حركة الشباب، إلا أن الأخيرة تستغل أوجه القصور في الحوكمة والانقسامات العشائرية للحفاظ على موطئ قدم لها في المنطقة.

اتّسمت عملية بناء الدولة بالتركيز على سياسات النخبة القائمة على المقايضة والمصالح المتبادلة، حيث رُجحت المكاسب الفورية على مبدأ الحوكمة الشاملة للجميع. لقد أدت السيطرة المركزية للحكومة الاتحادية الصومالية على صياغة اتفاقيات تقاسم النفوذ والهياكل المؤسسية إلى إقصاء المشاركة المجتمعية، مما أسفر عن تبنٍ مستعجَل لدستور مؤقت يفتقر إلى إجماع شعبي واسع. وقد قوّض هذا النهج العمودي (من القمة إلى القاعدة) الثقة في المؤسسات الحكومية، الأمر الذي ضاعف من تحديات الحوكمة.

إن عجز الحوكمة في هيرشبيلي يتخذ أشكالاً عدة، تتضمن خلافات لم تُحسم بعد بشأن حصص العشائر في التمثيل والسلطة، وتوزيع الثروات، وتعيين المقر الإداري للولاية. وقد خُرق الاتفاق الذي أُبرم عام ٢٠١٦، والذي نصّ على جعل مدينة جوهر عاصمةً للولاية ومنح الرئاسة لعشيرة حواديه، عندما انتقل المنصب الرئاسي عام ٢٠٢٠ إلى عشيرة أبغال، وهو ما فاقم الاستياء العام. علاوة على ذلك، أدى نشوء إدارة موازية، وهي «ولاية هيران» في بلدوين، إلى زيادة تعقيدات ملفي الحوكمة والأمن، مما أوجد فراغاً سياسياً وأسهم في تدهور ظروف الحياة.

على الرغم من الثقة التي تحظى بها آليات فضّ النزاعات التقليدية، فإنها غالبًا ما تخفق في معالجة الجذور الأساسية للصراع. وفي المقابل، نالت محاكم حركة الشباب زخما متزايدًا بسبب ما يُنظر إليه على أنه سرعة وفاعلية في الفصل في النزاعات. وتُهيمن النخب الوظيفية باستمرار على المشهد السياسي في هيرشبيلي، حيث تميل قرارات الحكم إلى تغليب المصالح العشائرية على متطلبات المساءلة العامة، وتُكرّس هذه الأنماط الراسخة من الفساد والممارسات السياسية القائمة على المقايضة عدم الاستقرار، مما يترك الولاية في وضع ضعيف وغير مجهز للتعامل بفعالية مع تحدياتها الأمنية والإدارية.

الخلفية

تأسست ولاية هيرشبيلي في عام ٢٠١٦، وجاء ذلك عبر دمج محافظتي شبيلي الوسطى وهيران، واتُخذت جوهر عاصمةً لها.[1] تبلغ مساحة هيرشبيلي الكلية ٥٦,٠٠٠ كيلومتر مربع. يحد الولاية من الغرب إثيوبيا؛ ومن الجنوب والغرب ولاية جنوب غرب الصومال – التي تضم محافظات شبيلي السفلى وباي وبكول – ومحافظة بنادر؛ بينما تحدها غلمدغ من الشمال، والمحيط الهندي من الجنوب الشرقي. ووفقًا للمسح التقديري للسكان في الصومال الذي أُجري عام ٢٠١٤، يبلغ عدد سكان الولاية حوالي ١,٠٣ مليون نسمة.[2] ومن هذا العدد، يعيش حوالي ١٩ بالمائة في المراكز الحضرية، ويسكن ٣٧ بالمائة في المناطق الريفية، بينما يتبع ٣٤ بالمائة نمط حياة الرُّحل. كما تستضيف الولاية عددًا كبيرًا من النازحين داخليًا، يشكلون حوالي ١٠ بالمائة من إجمالي سكانها، وذلك بسبب النزاعات المستمرة في المنطقة. وغالبًا ما تتداخل هذه الفئات، لا سيما في الأقاليم التي يتزامن فيها وجود الزراعة وتربية الماشية على طول ضفاف الأنهار.

في ضوء هذه الخلفية، يتناول هذا البحث عملية تشكيل ولاية هيرشبيلي وتحديات الحوكمة فيها ، وذلك لمعالجة القضايا الحرجة التي تؤثر على إدارة الولاية واستقرارها وتنميتها. ويُحلل هيكل حكم هيرشبيلي، مُركزًا على عملية تشكيلها، ومُحددًا التحديات الرئيسية التي تُهدد وحدتها واستدامتها. يُعدّ هذا التحليل حيويًا لإثراء قرارات السياسات القائمة على الأدلة، وتعزيز مبادرات التنمية المستدامة، والمساهمة في الحوار الأوسع حول بناء الدولة في الصومال.

1. Janel B. Galvanek, 'Grass-Roots Dialogue in Hirshabelle State Recommendations for Locally Informed Federalism in Somalia,' Berghof Foundation Project report, May 2017, 3.
2. Somalia National Bureau of Statistics (Formerly Directorate of National Statistics, Federal Government of Somalia), Somali Health and Demographic survey - Hirshabelle Report 2021.

بالإضافة إلى ذلك، يُحدد البحث الحلول المُحتملة لقضايا الحوكمة المُزمنة، ويُعزز فهم التفاعل المُعقد بين ديناميكيات العشائر المحلية وتشكيل الولاية. وفي نهاية المطاف، يسعى البحث إلى تقديم رؤى قيّمة تُرشد الجهات المعنية في تعزيز التسوية السياسية في هيرشبيلي بما يُعزز الاستقرار المُستدام للولاية.

وأخيرًا، تُقدم الدراسة توصيات لتحسين حوكمة الولاية وتعزيز التماسك المجتمعي.

١. المقدمة

تُعتبر هيرشبيلي منطقة زراعية ورعوية مهمة في الصومال، وتتميز بأراضيها الخصبة وتراثها الزراعي العريق. وتتمتع الولاية بتاريخ عريق في استضافة المشاريع الزراعية، بما في ذلك مزارع قصب السكر والقطن ومشاريع الري، بالإضافة إلى قطاع صيد مزدهر.[3] ويوفر نهر شبيلي، الذي ينبع من المرتفعات الإثيوبية، مصدرًا حيويًا للمياه للأنشطة الزراعية. ورغم إمكاناتها، تواجه المنطقة تحديات، منها شحّ الأمطار، والصراعات القبلية على المراعي، وقضايا الأمن والحوكمة، كالفساد، وغياب التمثيل العادل بين العشائر المحلية، وضعف المساءلة.[4] ومع ذلك، وبفضل قربها من مقديشو وطريق التجارة التقليدي عبر بلدوين، تتمتع هيرشبيلي بالقدرة على أن تكون لاعبًا استراتيجياً رئيسيًا في قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية. وتُعد معالجة هذه التحديات أمرًا بالغ الأهمية لاستقرار الولاية وتنميتها.

شابت عملية تشكيل ولاية هيرشبيلي عام ٢٠١٦ مصالح سياسية ومظالم متجذرة. فمحافظة هيران، التي تأسست عام ١٩٥٤ كإحدى المناطق الثمانية المؤسسة للجمهورية الصومالية، ظلّت على حالها لعقود، بينما أُنشئت مناطق أخرى في ظل النظام العسكري. أدى ذلك إلى شعور بالتهميش بين مجتمع هيران. فقام الرئيس شيخ شريف لاحقًا بتقسيم هيران إلى محافظتين، في خطوة تهدف إلى مساعدتها على أن تكون ولاية - وهي رواية تاريخية رئيسية غالبًا ما يتجاهلها مؤيدو هيرشبيلي. ومع ذلك، سارعت الحكومة الفيدرالية إلى تشكيل هيرشبيلي بدمج هيران وشبيلي الوسطى، لتلبية الجداول الزمنية للانتخابات الفيدرالية بدلًا من ضمان بناء دولة فعّال. في حين انفصلت محافظة شبيلي الوسطى نفسها عن محافظة بنادر الأصلية في سبعينيات القرن الماضي، ويرى العديد من مؤيدي ولاية هيران أن هذا الاندماج لا أساس له تاريخيًا وغير عادل سياسيًا.

أدت التسوية السياسية التي أُبرمت خلال تشكيل هيرشبيلي إلى تولي عشيرتي أبغال وحوادليه، المنتميتين إلى هوي، أدواراً قيادية بارزة. وهدف هذا الاتفاق النخبوي إلى الحفاظ على توازن القوى بين العشائر، مع توزيع المناصب العليا وفقًا لذلك. ومع ذلك، ورغم منحهما مكانة سياسية بارزة على المستوى التنفيذي، فإن كلاً من أبغال وحوادليه يُمثلان أقلية من حيث حصتهما من المقاعد التشريعية في هيرشبيلي. وقد همّش هذا الترتيب التمثيل العشائري الأوسع، ولم يعكس التركيبة السكانية الفعلية للمنطقة. كما اتسمت العملية بالتسرع والإقصاء، مما أثار مقاومة، لا سيما من جانب جماعات في هيران عارضت الاندماج وطالبت بإنشاء إدارة فدرالية مستقلة.

وبلغت هذه التوترات ذروتها في ظل انتشار عدم الاستقرار السياسي وضعف هياكل الحكم. وقد أدى انتخاب علي عبد الله حسين «غودلاويه» رئيسًا عام ٢٠٢٠، المتنازع عليه، إلى جانب حشد ميليشيات عشائرية لقمع المعارضة، إلى تعميق الأزمة. واعتبر الكثيرون سيطرة عشيرة أبغال على كل من الرئاسة وعاصمة الولاية، جوهر، خيانة لاتفاق سابق خصص الرئاسة لعشيرة حوادليه، مما زاد من تأجيج السخط وأضعف شرعية هيرشبيلي ككيان فيدرالي فاعل.

بالإضافة إلى ذلك، لا تزال هيرشبيلي تواجه نزاعات متجذرة حول عاصمتها وتقاسم السلطة الرئاسية. بالنسبة لمجتمع هيران، تنبع مظالم فقدان مكانتهم الإقليمية التاريخية وخفض مكانة بلدوين - الأكبر والأكثر تنوعًا من جوهر – كعاصمة. يعتقد الكثيرون أن هيران، كمنطقة أصلية، كان ينبغي أن تستوعب شبيلي الوسطى، لا أن تُلحق بها. تفاقمت التوترات عندما أغلقت حكومة الصومال الفيدرالية بالقوة مؤتمر تشكيل الولاية في بلدوين عام ٢٠١٦، مما دفع بعض الشيوخ إلى مقاطعة العملية الموازية في جوهر. على الرغم من تعيين جوهر عاصمةً وتخصيص الرئاسة لعشيرة حوادليه بموجب اتفاق توسطت فيه حكومة الصومال الفيدرالية، إلا أن انتقال الرئاسة عام ٢٠٢٠ إلى عشيرة أبغال أعاد إشعال مزاعم الخيانة وعمق الانقسام السياسي.[5]

مع ذلك، يُقدّم مُؤيّدو شبيلي الوسطى حججًا مُضادة. ويُشيرون إلى أن موقع بلدوين، نظرًا لبعدها عن مقديشو، عاصمة الصومال، وقربها من الحدود الإثيوبية، يُشكّل تحديات لوجستية وأمنية. كما يُجادلون بأن التماسك الداخلي والاستقرار في مجتمعات هيرشبيلي أقوى نسبيًا من مثيلاتها في ولايات أخرى، مثل غلمدغ وجوبالاند. علاوة على ذلك، يُشيرون إلى أن عشيرة حوادليه، التي تُنافس شبيلي الوسطى على الهيمنة، لها أيضًا حضورٌ بارزٌ داخل شبيلي الوسطى نفسها، مما يُشير إلى الحاجة إلى مصالحة أوسع بين العشائر بدلًا من إعادة تنظيم المناطق.

3. Sheikh, Abass Kassim. "Conflict Assessment Report: Hirshabelle State, Somalia."
4. Rift Valley Institute. "Hirshabelle Federal Member State Profile."
5. Ibid.

لا تزال معايير توزيع المقاعد الـ ٩٩ في الهيئة التشريعية في هيرشبيلي غير واضحة، مما يترك بعض العشائر غير راضية عن تمثيلها. وقد أسفرت الجهود المبذولة لإشراك المزيد من العشائر في مجلس الوزراء عن حصول هيرشبيلي على أكبر هيئة تنفيذية في الصومال، حيث تضم ٨٢ عضوًا اسميًا في مجلس الوزراء. كما أن الأدوار القيادية في المؤسسات الأمنية متنازع عليها بين عشائر الولاية. ونتيجة لذلك، يؤثر تقاسم السلطة على أساس عشائري على تعيينات الخدمة المدنية، مما يثير المظالم ويعيق توظيف الأفراد الأكفاء، مما يزيد من إضعاف قدرة الولاية الهشة أصلاً.[6]

وتنتشر في الولاية صراعات محلية داخل العشائر وفيما بينها، تشمل نزاعات على ملكية الأراضي، وصراعات على الموارد بين المجتمعات الرعوية والمزارعين، وصراعات بدوافع سياسية. ومن بين هذه الصراعات، تُعد صراعات العشائر على ملكية الأراضي الأكثر شيوعًا. وقد أدى غياب ترسيم الأراضي ووثائق الملكية المناسبة، إلى جانب الرغبة في توسيع حدودها، إلى مطالبة العديد من العشائر الأرض نفسها واللجوء إلى الصراع المسلح لحل النزاعات. وكثيرًا ما تُقيم ميليشيات العشائر حواجز على الطرق لحماية أراضيها الشاسعة، مما يؤدي غالبًا إلى العنف وأعمال الانتقام.[7]

تتفاقم الصراعات الحالية على الموارد في الولاية والبلاد بسبب تأثير تغير المناخ، بما في ذلك الظواهر الجوية المتطرفة كالجفاف والفيضانات، وتدهور البيئة في الصومال بشكل عام. وفي هيرشبيلي بشكل خاص، أثّرت الظواهر الجوية المتطرفة سلبًا على المجتمعات الزراعية والرعوية في الولاية. وقد أدى ندرة الموارد الناتجة عن ذلك إلى زيادة التنافس بين المجتمعات على الموارد الشحيحة، مما أشعل فتيل صراعات عنيفة

١,١ وجود حركة الشباب وتفكك العشائر

أصبح المشهد الأمني في هيرشبيلي معقدًا بشكل كبير بسبب الوجود الواسع لحركة الشباب. لا تزال الجماعة تسيطر على مناطق ريفية شاسعة وطرق إمداد حيوية، مما يُسهّل حركة الأسلحة والمتمردين، ويُعطّل التجارة وحرية تنقل الأشخاص.

في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية الفيدرالية في مايو ٢٠٢٢، شنت ميليشيا تتألف في الغالب من عشيرة حوادليه هجومًا عسكريًا كإجراء دفاعي عن النفس ضد توغل حركة الشباب. ومع ذلك، توقفت هذه المبادرة بعد فترة وجيزة من الانقسامات العشائرية الداخلية. ساهمت الديناميكيات السياسية الداخلية - تشكيل دولة موازية في هيران محصورة بعشيرة حوادليه ورفضتها عشائر هيران الأخرى؛ ومظالم العشائر المحلية؛ ونقص الدعم من مؤسسات الدولة والحكومة الفيدرالية المختلة - في ركود الهجوم ضد الجماعة، إن لم يكن فشلاً ذريعًا. وقد أكد العنف العشائري المستمر في أعقاب حملة ٢٠٢٢ على عدم فعالية سلطات كل من هيرشبيلي وحكومة الصومال الفيدرالية في إدارة النزاعات بين العشائر. علاوة على ذلك، أدى غياب استراتيجية متماسكة لتوسيع نطاق الحكم في المناطق المحررة، إلى جانب محاولات حركة الشباب لإحباط برامج الاستقرار الوطنية والدولية، إلى تفاقم التحديات الأمنية التي تواجهها الولاية. وقد أعاقت هذه الانقسامات الداخلية العمليات المشتركة وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية الرئيسية التي تقود الجهد العسكري للحكومة، مما مكّن حركة الشباب من استغلال ولاءات مسؤولي الأمن العشائرية والتشرذم اللاحق لتحقيق مصلحتها الاستراتيجية، مما جعل الولاية أكثر عرضة لعدم الاستقرار المستمر.

هناك إجماع ناشئ على ضرورة تدخل الحكومة الفيدرالية بشكل مباشر لمراجعة الإطار الدستوري لهيرشبيلي، وخاصةً لتصحيح اختلال التوازن في تمثيل العشائر. على الرغم من أن عشيرتي أبغال وحوادليه تشغلان أقل من ٣٠٪ من مقاعد مجلس النواب (مجتمعةً)، إلا أنهما لا تزالان تسيطران على مناصب تنفيذية رئيسية وتحافظان على نفوذهما من خلال السلطة التنفيذية والميليشيات. وعلى الرغم من تمثيلها المحدود في مجلس الشعب، تظل هذه العشائر مهيمنة على حكم الدولة، وهو ما يساهم في استمرار الجمود السياسي. يجب أن يعكس التمثيل البرلماني بشكل أفضل الواقع الديموغرافي للمنطقة، بما في ذلك زيادة مقاعد مجتمعات البانتو النهرية المهمشة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي إعطاء الأولوية للوصول العادل إلى الموارد الطبيعية، مع إنشاء سجل شامل للأراضي لحماية حقوق السكان الأصليين في الأراضي. لا يمكن ترك هذه الإصلاحات المعقدة، ولكن الأساسية للعشائر المحلية المهيمنة فقط، بل يجب أن تشرف عليها مؤسسات فيدرالية تتمتع بخبرة في الحوكمة وحقوق الأراضي والإدارة العادلة للموارد.

6. Platform for Political Dialogue and Somali Public Agenda. "Hirshabelle's Political Settlement: Opportunities for Meaningful and Inclusive Political Processes." Policy Brief SDP.01, February 2023.
7. Sheikh, Abass Kassim. "Conflict Assessment Report: Hirshabelle State, Somalia."

٢. منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على نهج نوعي لجمع رؤى شاملة حول عملية تشكيل الدولة وتحديات الحوكمة في ولاية هيرشبيلي.

جمعت المنهجية بين مراجعة شاملة للدراسات السابقة والبيانات الميدانية، مما مكّن الدراسة من إرساء أساس نظري متين وسياق متين.

وجُمعت البيانات الميدانية من خلال طريقتين رئيسيتين: مقابلات مع مُطلعين رئيسيين، شملت ممثلين عن الحكومة، ونخبًا سياسية، وقادة مجتمعيين بوصفهم خبراء في الموضوع؛ ومناقشات مجموعات تركيز ضمت منظمات مجتمع مدني، وقادة محليين، وأفرادًا من عامة السكان. وشملت فئات المشاركين في المقابلات، على وجه التحديد، حكام الأقاليم، ورؤساء البلديات، ووزراء رئيسيين على مستوى الولاية، وأعضاء في المجالس النيابية المحلية، وقادة مجتمعيين، وسياسيين على المستوى الفيدرالي، بمن فيهم أعضاء في مجلس الشيوخ ومجلس النواب. أما المشاركون في مجموعات التركيز، فقد ضموا شيوخًا مجتمعيين، وزعماء دينيين، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، بمن في ذلك الشباب والنساء، وقد جرى اختيارهم بما يعكس تنوع الشرائح المجتمعية ويضمن تمثيلاً متوازناً. لضمان تمثيل واسع وشامل، أُجري البحث في المراكز الحضرية الرئيسية في هيرشبيلي، وتحديدًا جوهر، وبلدوين، وبولو بورته، وعَذَله. اختيرت هذه المدن عمدًا لتشمل العواصم الإدارية والمجتمعات المهمشة تاريخيًا، مع مراعاة المنظورات السياسية والاجتماعية والأمنية لمختلف الدوائر الانتخابية. أُجريت مقابلات تكميلية في مقديشو مع سياسيين على المستوى الفيدرالي لوضع ديناميكيات مستوى الولاية في سياقها ضمن الإطار الأوسع للحوكمة الوطنية، وللحصول على رؤى استراتيجية لمعالجة التحديات المستمرة التي تواجهها هيرشبيلي. قاد عملية جمع البيانات باحث متمرس بمساعدة باحثين محليين. وتضمنت العملية بشكل أساسي مقابلات مسجلة صوتيًا وجلسات نقاش مركزة أُجريت بموافقة صريحة من المشاركين، مع الحفاظ على بروتوكولات سرية صارمة. طوال العملية، أدار الباحث الرئيسي ووفر مراقبة الجودة، وعمل بشكل وثيق مع فريق البحث الميداني لضمان الكفاءة وجودة البيانات. وقد أتاحت هذه المنهجية الصارمة إجراء فحص شامل لهيكل الحكم في هيرشبيلي، وعملية تشكيلها، والتحديات التي تؤثر على وحدتها واستدامتها كولاية.

٣. عملية تشكيل الدولة في هيرشبيلي

٣,١. السياق التاريخي والعوامل المحفزة

اتخذت عملية تشكيل الولايات مسارًا نحو إعادة تأسيس حكومة صومالية تحظى بترحيب وقبول جميع مواطنيها.

وعقب عملية السلام في مباغاثي وما تلاها من تشكيل حكومات انتقالية وطنية وفيدرالية، وُضعت جداول زمنية لتوجيه التشكيل السليم وتنفيذ العمليات والإجراءات اللازمة لإنشاء الولايات. وكان الهدف من هذه التدابير تمكين نقل المسؤوليات ضمن نظام فيدرالي فعّال.

بوجود دستور مؤقت يمثل الإطار الحاكم الذي يوضح أسس الهيكل المؤسسي، أضحت هيرشبيلي آخر ولاية تنضم إلى عملية بناء الدولة الفيدرالية قبل انتخابات عام ٢٠١٦.

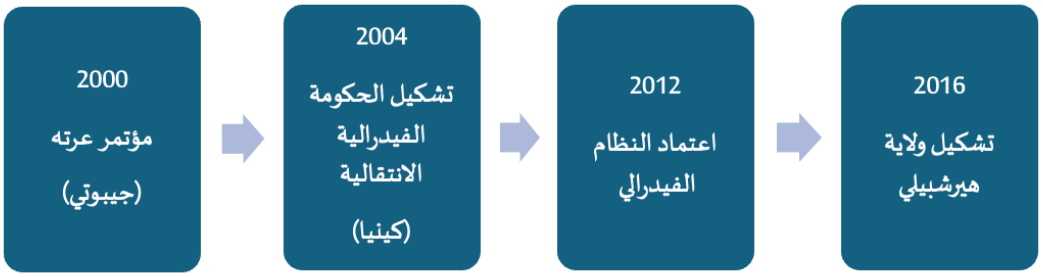

أهم محطات عملية السلام وبناء الدولة في الصومال

تضمنت عملية تشكيل هيرشبيلي دمج محافظتي هيران وشبيلي الوسطى التي كانت جزءًا من محافظة بنادر قبل الانقلاب العسكري عام١٩٦٩. ووفقًا لمقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، شُكّل الاندماج بناءً على اتفاق غير رسمي لتقاسم السلطة يَنصّ على انتخاب الرئيس من عشيرة حواديله وانتخاب نائب رئيس من عشيرة أبغال في مدينة جوهر كعاصمة. وقد اجتمعت الحكومة الفيدرالية والمجموعات المجتمعية المحلية، بما في ذلك السياسيون وشيوخ العشائر ومجموعات المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة، للتفاوض على أساس تقاسم السلطة في هيرشبيلي عندما اقترب الموعد النهائي لاستكمال العملية الفيدرالية للجمهورية الثالثة في الوقت المناسب لانتخابات عام ٢٠١٧. وقد أدى هذا في نهاية المطاف إلى تشكيلها لتصبح الولاية الخامسة.

علاوة على ذلك، لعب المجتمع الدولي، من خلال اتفاقية «الصفقة الجديدة» و«الاتفاق الصومالي» دورًا كبيرًا في تشكيل الدولة الصومالية عام ٢٠١٦.[8] على الرغم من تحذيرات بعض الخبراء، ضغطت الأطراف الخارجية، بما في ذلك المملكة المتحدة، والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والهيئة الحكومية الدولية للتنمية، على أصحاب المصلحة الصوماليين على المستويين الفيدرالي وولاية هيرشبيلي لإتمام «الخريطة الفيدرالية».[9] استخدم المجتمع الدولي نفوذه عبر الدعم الاقتصادي والسياسي، مؤكدًا أن استكمال الفيدرالية كان ضروريًا لاستمرار المساعدات التنموية. وعلق أليكس دي وال على ذلك بقوله: «في الواقع، تعمل التدفقات المالية الخارجية على تغذية الديناميكيات التي يسعى المجتمع الدولي إلى احتوائها – خاصة فيما يتعلق بالحد من انعدام الأمن.»[10]

لقد تزعزعت عملية تشكيل الولاية كثيراً بسبب الاتهامات واسعة النطاق الموجهة ضد الحكومة الفيدرالية، لا سيما فيما يتعلق بالطبيعة المتسرعة للمشاورات، والمفاوضات غير الحاسمة لترتيبات تقاسم السلطة، وإقصاء أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم شيوخ العشائر البارزين.[11] واجه مؤتمر إقليمي مشترك كان يهدف إلى جمع ممثلين عن هيران وجوهر تحديات كبيرة، حيث قاطع العديد من الشيوخ الإجراءات بسبب خلافات حول التمثيل السياسي.[12]

كما هو الحال غالبًا في الديناميكيات السياسية الصومالية، تضمنت عملية التفاوض على النفوذ والمحادثات تفاعلًا معقدًا بين شيوخ المجتمع وممثلي العشائر والمسؤولين الحكوميين والجهات الفاعلة في القطاع الخاص.[13] ولم تكن هيرشبيلي استثناءً. فقد استمرت المشاورات التي أدت إلى إنشاء الولاية عشرة أشهر، وكانت مدفوعة إلى حد كبير بعملية من القمة إلى القاع بقيادة الحكومة الفيدرالية.

تولّى رئاسة ولاية هيرشبيلي منذ تأسيسها ثلاثة رؤساء، انتُخب جميعهم بطريقة غير مباشرة. اثنان منهم من عشيرة حواديله ، بينما ينتمي الرئيس الحالي، علي عبد الله حسين (علي غودلاويه)، نائب الرئيس السابق، إلى عشيرة أبغال . ووفقًا لمصادر مطلعة،[14] فإن انتخاب علي غودلاويه عام ٢٠٢٠ شكّل خرقًا لاتفاقية تقاسم السلطة التي توسطت فيها حكومة الصومال الفيدرالية عام ٢٠١٦. وقد حددت هذه الاتفاقية إطار عمل تقاسم السلطة في السلطة التنفيذية، مُحددةً تمثيل العشائر في منصبي الرئيس ونائب الرئيس. ومع ذلك، اعتُبر الترتيب الجديد بمثابة خلل في هذا التوازن، حيث اعتُبر أن الرئاسة وموقع العاصمة يُركّزان السلطة لصالح شبيلي الوسطى.[15]

كان انتخاب علي غودلاويه محاولةً لتهدئة المعارضة المتزايدة لإدارة وسياسات الرئيس آنذاك محمد عبد الله فرماجو. وكان ذلك جزءًا من استراتيجية سياسية أوسع نطاقًا تهدف إلى ترسيخ قاعدة تأييد تدعم سياساته الإصلاحية وتمديد ولايته الرئاسية. وكان فرماجو يعتقد أن إتمام الانتخابات في هيرشبيلي قد يُكسبه بعض الدعم في ولايات أخرى وفي البلاد ككل.[16]

٣,٢. الجهات الفاعلة الرئيسية وأصحاب المصلحة

نشأت الدعوات إلى إقامة ولاية ضمن النظام الفيدرالي من عقود من الهشاشة، ومن التظلمات المرتبطة بالتمثيل وتقاسم الموارد والإدماج السياسي، وما رافقها من مطالب بنقل بعض الاختصاصات إلى المستوى المحلي.[17]

8. Skeppström, Emma, and Per Nordlund. “Security, Stabilization and State Formation in Somalia.” Swedish Ministry of Defence (2014).
9. For discussion on this theme, see Afyare A. Elmi, Decentralized Unitary System: A Middle Ground Solution for Somalia. Published by Doha Institute.
10. See De Waal, Alex. “Somalia synthesis paper, 2017.” (2017).Available at https://eprints.lse.ac.uk/100162/4/De_Waal_somalia_synthesis_paper_published.pdf, P. 11
11. Focus Group Discussions.
12. Jowhar conference opens despite Hiiraan elders’ boycott. Accessed at: https://hiiraan.com/news4/2016/Jan/103544/jowhar_conference_opens_despite_hiiraan_elders_boycott.aspx
13. Jowhar conference opens despite Hiiraan elders’ boycott. Accessed at: https://hiiraan.com/news4/2016/Jan/103544/jowhar_conference_opens_despite_hiiraan_elders_boycott.aspx
14. Focus Group Discussions.
15. Andrea Carboni, ACLED Africa (2022). A Turbulent Run-up to Elections in Somalia. Accessed at: https://acleddata.com/2021/04/07/a-turbulent-run-up-to-elections-in-somalia/
16. Somali Public Agenda (2020). The Hirshabelle election conundrum. Accessed at: https://somalipublicagenda.org/the-hirshabelle-election-conundrum/
17. Somalia: A Country Study (1992). https://tile.loc.gov/storage-services/master/frd/frdcstdy/so/somaliacountryst00metz_0/somaliacountryst00metz_0.pdf

وتتحكم ديناميكية متشابكة من العشائر وروابطها في توزيع القوة السياسية على مختلف أطياف السياسة الصومالية. وتنتشر هذه الانتماءات في كافة مستويات الحكم والمجتمع، وتشمل القطاعين الرسمي وغير الرسمي. وكذلك يُدعَم الفاعلون الرئيسيون في الساحة السياسية بالانتماء العشائري، والقدرة على حشد الموارد والإيرادات.[18] وفي هيرشبيلي، تحظى عشيرتا حوادله وأبغال بالتمثيل الأبرز داخل الجهاز السياسي، بينما تضطلع عشائر أخرى بأدوار محدودة في المجالين السياسي والأمني. ومع ذلك، تتسم الهيمنة العشائرية بالسيولة والتعقيد الجغرافي، إذ تُستخدم الانتماءات العشائرية الجامعة والفرعية أداةً لفرض السيطرة السياسية وتعزيز أهداف محددة. اضطلعت قوات «معويسليه»، التي ينتمي غالبية أفرادها إلى عشيرة الحوّادلة، بدور أمني مهم في الولاية وعموم البلاد. جاء هذا الدور في أعقاب سحب القوات البوروندية من منطقة شبيلي الوسطى ضمن خطة تقليص بعثة القوات الإفريقية أتميس، الأمر الذي تسبب في ظهور فجوة أمنية كبيرة وجعل المنطقة عرضة لهجمات حركة الشباب. وفي الآونة الأخيرة، قادوا الهجوم الذي تدعمه الحكومة الفيدرالية الصومالية ضد التنظيم.

وتتزداد أهمية معويسليه بوصفها فاعلًا أمنيًا رئيسيًا بالنظر إلى ارتفاع وتيرة هجمات حركة الشباب في هيرشبيلي، وقرب الولاية من مقديشو، وثقلها الزراعي، وإمكانات الاستثمار المحلي فيها. . ويسلط ظهور هذه المجموعات الضوء على الاعتماد المتزايد على الجهات الفاعلة الأمنية المجتمعية لسد الثغرات العملياتية، وخاصة في المناطق الحيوية استراتيجياً مثل بعثة الاتحاد الأفريقي لدعم الاستقرار في الصومال.

وفي هيرشبيلي، تشكل نقاط التفتيش مصدراً مهماً لتوليد الإيرادات، إذ تسيطر عليها مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، وتقع بشكل استراتيجي عبر الشرايين الاقتصادية الرئيسية. وتتحدد مواقع نقاط التفتيش في الغالب باعتبارات محلية، وقد أفضت السيطرة عليها إلى صراعات على الموارد ونزاعات لم تُحسم بعد. . وتتنافس الميليشيات العشائرية والشرطة وحركة الشباب وكذلك الجهات الحكومية على السيطرة على نقاط التفتيش.

إن استخدام نقاط التفتيش لتوليد السيطرة والإيرادات اللازمة إما لاستدامة العمليات أو للتحكم في تدفق الأشخاص والبضائع من قِبل الجهات الحكومية وغير الحكومية، يُغذي أيضًا الشبكة المعقدة للاقتصاد السياسي للدولة، ويؤثر على الديناميكيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية فيها. وقد أدت الأدوار المتنازع عليها وقضايا الشرعية إلى الحد من قدرة الدولة على توسيع نفوذها إلى ما هو أبعد من مناطق وأحياء معينة، حيث تتداخل سلطتها في كثير من الأحيان أو تتنافس مع سلطة جهات فاعلة أخرى. وهذا لا يؤثر فقط على شرعية الدولة وقدرتها على الحكم، بل يُعمق أيضًا المزيد من المظالم والتشرذم مع انتشار التنافس على الموارد المتجددة والأراضي وحقوق الرعي.

٣,٣. ديناميكيات التفاوض وترتيبات تقاسم السلطة

أفاد العديد من أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم بأن النخب السياسية التي شوّهت القرارات السياسية نتيجةً لمصالح أكبر هي التي أعاقت اتفاقيات تقاسم السلطة الأولية.[19] ولسوء الحظ، تحول مصير العديد من الولايات إلى مغامرة سياسية، مما جعلها جزءًا من معادلة سياسية أوسع نطاقًا.

ومن الأمثلة على ذلك المجلس الاستشاري الوطني، حيث يجتمع زعماء جميع الولايات، وإدارة محافظة بنادر، ورئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء، والرئيس لمناقشة المسائل المتعلقة بالقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية الوطنية. وقد أظهرت الاجتماعات الأخيرة المتعلقة بالجداول الزمنية والنماذج الانتخابية أن قادة الولايات لا يبدون، في كثير من الأحيان، قدرة أو إرادة سياسية كافية لمعالجة الاحتياجات العاجلة لمجتمعاتهم. بل إن هذا من الأمثلة الواضحة على هذه الديناميكية التبادلية تمديد أعضاء المجلس الاستشاري الوطني ، فترات ولايتهم في أعوام ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، ثم في عام ٢٠٢٤، تحت ستار التوافق السياسي،مع التزام محدود بالأطر الإجرائية أو الدستورية. ووصفت هذه التمديدات بأنها ضرورية للاستقرار أو التحضير للانتخابات، إلا أنها اعتُبرت إلى حد كبير خطوات أنانية تُرسّخ هيمنة النخبة وتُهمّش العمليات الديمقراطية الأوسع.

18. Focus Group Discussion (Cadale),
19. Focus Group Discussions – Elders (Bula Burte).

ويتجلى هذا التوجه نحو المغامرة السياسية بشكل أكبر في الاعتراف الأخير بإس إس سي-خاتومو بوصفها ولاية عضوًا في النظام الفيدرالي، من دون اتباع الإجراءات الدستورية المقررة. . وتؤدي مثل هذه التحركات الأحادية الجانب إلى تعميق الصراع السياسي وتقويض تطلعات مجموعات مثل عشيرة حوادليه التي تسعى إلى إقامة ولايتها الخاصة داخل منطقة هيران. إن هذا الاعتراف، الذي يتجاوز البروتوكولات الدستورية، لا ينزع الشرعية عن المطالبات السياسية المحلية فحسب، بل ويسلط الضوء أيضاً على الكيفية التي تؤدي بها القرارات التي تقودها النخبة إلى تفاقم الانقسامات العشائرية وإضعاف التماسك الفيدرالي. إن الافتقار إلى الدعم والنتائج القابلة للتنفيذ على المستوى الوطني ويتكرر هذا النمط، بصورة شبه مطابقة، على مستوى الولايات ، مما يؤدي إلى إدامة عدم الاستقرار وتآكل الثقة في العمليات السياسية.

في هيرشبيلي اليوم، تُعتبر الاتفاقيات السياسية وتقاسم السلطة والموارد شكلية وقائمة على صفقات تبادلية، بدلًا من أن تستند إلى نهج شامل يراعي احتياجات وتطلعات المجتمع الأوسع.[20] بل يُنظر إليها بوصفها ترتيبات مؤقتة لاحتواء مشاعر التظلم المتزايدة، دون أن تمنح الإصلاحات اللازمة زخماً أو شرعية كافيين.

وتُشكل الروابط الوثيقة بين عمليات صنع القرار والتوجيهات، المُعززة بديناميكيات السلطة العشائرية، تحديًا يتخلل جميع مستويات الحكم. لا يُمكن التقليل من أهمية ارتباط ولاية هيرشبيلي بالحكومة الفيدرالية، حيث إن الاعتماد على الموارد من الجهات الفاعلة الدولية أو الدعم السياسي من الحكومة الفيدرالية لا يزال يُمكّن من التشرذم وانعدام الإلحاح في معالجة القضايا الرئيسية والأساسية التي تسود الولاية وتُشل شرعيتها وقدرتها على الحكم.

تعتمد قيادة الولايات - التي تُدرك تمامًا محدودية قدرتها على التأثير في أي استراتيجية سياسية أو أمنية - اعتمادًا كبيرًا على دعم الحكومة الفيدرالية؛ لذا، من المرجح أن تلعب دورًا في استمرار ديناميكيات المعاملات في اختلال توازن القوى والموارد، مما يُرسّخ الانقسام والمظالم. ويتجلى رد الفعل على ذلك في استمرار الإحباط وغياب الإرادة السياسية لدى مختلف الجهات المعنية الرئيسية.

٤,٣. الإطار الدستوري والتصميم المؤسسي

لا يزال دستور هيرشبيلي مؤقتًا، صاغته لجنة دستورية تابعة للولاية، واعتمده مجلس الولاية المُشكّل حديثًا في أكتوبر ٢٠١٦. وكما هو الحال عند تشكيل الولاية، اعتُبرت هذه العملية متسرعة، ولا تزال تُقابل بمقاومة شرسة من الأعضاء المُستائين من غياب التشاور. لذا، يُعدّ الدستور المؤقت إطارًا قانونيًا يُحدد نظام الحكم، وقوانين، ووظائف الدولة، ومؤسساتها. ويُعيق استكماله واعتماده أو تطبيقه على نطاق واسع شرعية الدولة نفسها المُتنازع عليها من قِبل مُكوّناتها.

تُشير العملية الدستورية في هيرشبيلي إلى الدور المحوري الذي لعبته الحكومة الفيدرالية في عملية تشكيلها مقارنةً بالولايات الأخرى. وكان اتفاق تقاسم السلطة على المستويات التنفيذية، الذي يُفصّل تقسيم السلطة بين العشائر وهياكل الحوكمة المؤسسية، مسعىً مدفوعا من القمة إلى القاع ولم يكن عمليةً تحظى بدعم شعبي عام. [21] وتأكيداً على الطبيعة المتسرعة لهذه العملية، فإن المشاورات العامة الجوهرية -التي كان من الممكن أن تعزز شرعية الولاية وتخفف من ادعاءات الإقصاء- لم تُجر ضمن إطار زمني معقول. [22]

٥,٣. تحليل عملية التشكيل

افتقر تشكيل هيرشبيلي، بدافع المصلحة السياسية، إلى المشاركة الجوهرية المبنية على التوافق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. ووفقًا للدستور الصومالي المؤقت، يجوز لمحافظتين أو أكثر من التقسيمات الإدارية السابقة الاتحاد طواعيةً لتشكيل ولاية. وإذا اختارت محافظة عدم الانضمام، فإنها تبقى تحت إدارة الحكومة الفيدرالية. وبينما يضع هذا الإطار حدًا إقليميًا واضحًا، فإن تطبيقه معقد بسبب ديناميكيات العشائر في الصومال، حيث غالبًا ما تكون العشائر موزعة على مناطق وولايات متعددة، مما يجعل تشكيل ولاية شاملة وممثلة للجميع تحديا مستمرًا.

نتيجةً لذلك، لا تزال التحديات قائمة فيما يتعلق بالهيمنة على السلطة والموارد، والقرب من مراكز القرار، والسيطرة على المؤسسات الأمنية.. بعد ثماني سنوات من تأسيسها، لا تزال هيرشبيلي تُعاني من مظالم لم تُحل منذ إنشائها. يُذكر أنه في أوائل عام ٢٠٢٤، أعلن فصيل من حوادليه مكوّن من القادة السياسيين والمجتمعيين للتشاور حول تشكيل إدارة موازية في هيران، مُشيرين إلى استبعادهم من توزيع المقاعد البرلمانية، والنزاعات حول موقع عاصمة الولاية، وتعليق اتفاقيات تقاسم السلطة العشائرية السابقة على المستويين التنفيذي والتشريعي.[23]

20. Focus Group Discussions – Elders (Bula Burte).
21. https://berghof-foundation.org/work/projects/promoting-reconciliation-in-hirshabelle-state-somalia
22. Focus Group Discussion – Elders (Bula Burte).
23. SPA and SDP brief, Focus Group Discussion (Cadale).

إن المصالحة والتوزيع العادل للموارد والتمثيل السياسي ضروريان لتمكين أي دولة من أداء وظائفها. إن معالجة المظالم طويلة الأمد وتحقيق الإنصاف من خلال مؤسسات فاعلة يتطلبان جهدًا ووقتاً كبيرين ، لكنهما ضروريان لضمان التماسك والتعاون. سيحد هذان الأمران من سبل استغلال الجماعات المتطرفة العنيفة وغيرها من الأطراف التي تعرقل التقدم وتسعى للإبقاء على هيمنتها على السلطة والموارد.

فالحاجة إلى ضمان تطبيق العدالة والتمثيل العادل والتنمية التحويلية والحوكمة ليست حكرًا على هيرشبيلي، بل هي ضرورية في جميع أنحاء الصومال. لقد قلبت ثلاثة عقود من الحرب الأهلية أي أثر لدولة أو مؤسسات فاعلة، وقبل انهيار الدولة، كانت المظالم القضائية والمتعلقة بالموارد موجودة، ولكنها إما كُبتت أو جُمدت لفترة طويلة. وقد نشأ تفويض مهام الحكم من خلال نموذج فيدرالي من الحاجة إلى معالجة انعدام الثقة في ممارسات الحكم ومحاولة توحيد البلاد بعد ثلاثة عقود من الصراع.

٤. تحديات الحوكمة في هيرشبيلي

٤,١. عدم الاستقرار السياسي وتحديات الحوكمة

يُعتقد على نطاق واسع أن الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية تعود إلى الحكومات القمعية والإقصاء العام من المشاركة السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذا، فإن الصراع على التمثيل السياسي له جذوره في سياق تاريخي اتسم بالمظالم في الحقبة الاستعمارية وإهمال متفاقم بعد الاستقلال، مما ساهم في تعميق انعدام الثقة بين العشائر.[24]

إن التشكيل المتسرع والعشوائي لولاية هيرشبيلي لم يأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من الممارسات التاريخية، هو المؤشر الرئيسي للركود وعدم الرضا في تشكيل الدولة ونظام الحكم، وفي نهاية المطاف شرعيتها. تؤثر السياسات القائمة على العشائر على كيفية عمل الحكومة، مما يعزز الاعتقاد بأنها تخدم مصالح بعض العشائر. وقد أدى هذا التركيز على تمثيل العشائر إلى تأخير التقدم السياسي وتفاقم الانقسامات والصراعات.[25]

تواجه حكومة هيرشبيلي تحدياتٍ مثل محدودية الإمكانات، وقلة الموارد والتدريب، مما يعيق قدرتها على التوسط في النزاعات بفعالية.[26] ولا تزال آليات حل النزاعات التقليدية، مثل وساطة الشيوخ والأعيان، أكثر آليات العدالة التصالحية شيوعًا.

وشكّلت محاكم حركة الشباب أيضًا خيارًا بديلًا لتسوية النزاعات نظراً لقدرتها على ضمان تنفيذ الأحكام وسرعة الفصل، إلا أن ذلك ساهم أيضًا في نزع الشرعية عن المؤسسات الحكومية. ويعود اللجوء إلى هذه المحاكم إلى انتشار الشعور بالتحيز والشكاوى المتعلقة به، حيث يرى العديد من المواطنين أن مؤسسات الدولة تُفضّل العشائر المهيمنة، مما يُضعف الثقة العامة والمشاركة في الحكم.[27]

كما يلعب التنافس على الموارد دورًا هامًا في صراعات المنطقة، لا سيما فيما يتعلق بالأراضي الخصبة والمياه على طول نهر شبيلي. وتؤدي القضايا البيئية، بما في ذلك الفيضانات والجفاف المتكرر، إلى تفاقم التنافس بين العشائر وتأجيج التوترات على الموارد.[28]

وتستغل الجماعات المتطرفة، مثل حركة الشباب، هذه الانقسامات العشائرية، مما يُقوّض شرعية الدولة وجهودها الرامية إلى معالجة انعدام الأمن ودفع مسار التحول الديمقراطي . ويُعقّد وجود هذه الجماعات عملية الاستقرار ويُعيق الحوكمة الفعّالة في المنطقة.[29]

غالبًا ما يتسم غياب المصالحة بين العشائر وجهود الوساطة الرامية إلى تعزيزها بالتناقض والتسييس. فعلى سبيل المثال، غالبًا ما تعكس أساليب الوساطة المنحازة مصالح خاصة.[30] يُمكن أن تُفاقم المناورات السياسية على المستوى الوطني النزاعات المحلية، مما يحول دون تهيئة بيئة سياسية ثابتة.[31]

24. Berghof Foundation (2023). Conflict Transformation and Reconciliation in Somalia: Lessons for Local Peacebuilding. Accessed at: www.berghof-foundation.org
25. Horn Observer. (2024). Eight Years of Hirshabelle: Celebrations Amid Stagnation in Security, Reconciliation, and Humanitarian Crisis. Accessed at: www.hornobserver.com
26. Focus Group Discussion – Elders (Bula Burte).
27. Berghof Foundation (2023). Conflict Transformation and Reconciliation in Somalia: Lessons for Local Peacebuilding. Accessed at: www.berghof-foundation.org
28. Berghof Foundation, (2023). Conflict Transformation and Reconciliation in Somalia: Lessons for Local Peacebuilding. Accessed at: www.berghof-foundation.org
29. Horn Observer. (2024). Eight Years of Hirshabelle: Celebrations Amid Stagnation in Security, Reconciliation, and Humanitarian Crisis. Accessed at: www.hornobserver.com
30. Focus Group Discussion, Elders (Beledweyne).
31. Ibid.

إن التفاوت الاقتصادي واختلال موازين القوى يُشكّل حواجز أمام الوحدة: إذ تشعر الفئات المهمّشة بالاستياء نتيجةً لعدم تكافؤ توزيع الموارد، بينما تُقاوم العشائر المهيمنة الإصلاحات التي قد تُضعف نفوذها.

وقد تترك هذه الانقسامات آثاراً عميقة على شرعية الدولة. فممارسات الحكم الإقصائية تُقوّض ثقة الجمهور، وتُرسخ انطباعًا بأنها تخدم عشائر مُحددة بشكل أساسي، بدلًا من سلطة محايدة ملتزمة بتمثيل جميع المواطنين. وقد أدت هذه الديناميكية إلى مزيد من التدهور الأمني، حيث تُتيح النزاعات العشائرية غير المُحَلّة فرصًا للجماعات المتطرفة، مثل حركة الشباب، لاستغلال نقاط الضعف. [32] وأمّا الانعكاسات السوسيو-اقتصادية فليست أقل إثارة للقلق؛ إذ تُعطّل النزاعات المتكررة الزراعة والتجارة والتعليم، مما يُفاقم الفقر والنزوح. كما تزيد الكوارث البيئية، مثل الفيضانات، من حدة هذه القضايا الاجتماعية والاقتصادية.[33]

ولمواجهة هذه التحديات المُتعددة الأوجه، فلا بد من إجراء مجموعة من التقييمات والإصلاحات الشاملة.

أولاً، يُعدّ تقييم دور المنظمات الشعبية في المشاركة الفاعلة في المصالحة أمرًا بالغ الأهمية. فتقييم جدوى إنشاء لجان سلام محلية تضم ممثلين عن جميع العشائر من شأنه أن يُسهم في حل النزاعات بحيادية، ويمكن دمجها مع المؤسسات الحكومية الفاعلة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستفادة من شيوخ القبائل لتسهيل عملية الحوار ومعالجة المظالم التاريخية من شأنها أن تعزز العلاقات بين العشائر.

إن تعزيز الحوكمة ضروري كذلك، إذ يتطلب تمثيلًا شاملًا في مؤسسات الدولة لبناء الثقة وتعزيز قدرات الولاية من خلال الدعم الفيدرالي والتدريب.

علاوة على ذلك، تُعد معالجة النزاعات القائمة على الموارد أمرا حيويا لتحقيق الاستقرار. إن وضع أطر عادلة لتقاسم الموارد من شأنه أن يُقلل بشدة من المنافسة بين العشائر وأصحاب المصلحة، في حين أن الاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة، مثل إدارة الفيضانات وأنظمة الري، أمرٌ ضروري لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل.

أخيرًا، تتضمن مكافحة التطرف تعزيز الأمن لإعادة بناء الثقة في قوات أمن الولاية، ومعالجة دوافع التطرف من خلال برامج تنمية مُحددة الأهداف.

في الختام، تُهدد التحديات التي تواجه هيرشبيلي، لا سيما تلك المتعلقة بالانقسامات العشائرية والتشرذم السياسي، استقرارها كولاية فيدرالية. وتتطلب معالجة هذه القضايا نهجًا متكاملًا ومتعدد الجوانب يُركز على المصالحة والحوكمة الشاملة والإدارة المستدامة للموارد. وبدون جهود حثيثة في هذه المجالات، تُواجه هيرشبيلي خطر البقاء هشة، مما قد يُخلف عواقب طويلة المدى على مسار التحول الفيدرالي الأوسع في الصومال.

٢,٤. الانقسام الاجتماعي وأثره على الحوكمة

تواجه هيرشبيلي مجموعةً معقدةً من التحديات المستمرة التي تؤثر بشكلٍ كبير على حوكمتها ومشهدها الاجتماعي والسياسي. تُقوّض أوجه القصور المستمرة في هياكل الحوكمة ثقة الجمهور وكفاءة العمليات، مما يؤدي إلى تراجع جودة الخدمات العامة وتآكل احترام الأطر القانونية. تُشكّل هذه القضايا المترابطة حلقةً من عدم الفعالية تُهدد الوظائف الأساسية للحكومة. تنبع الانقسامات العشائرية الحادة وتنافس المصالح بين النخب السياسية من التهميش المُتصوّر للفئات الرئيسية التي كانت غائبةً عند تأسيس الدولة.

في غياب مسار واضح لمعالجة هذه المظالم، يستمر انعدام الأمن والتشرذم السياسي، مما يعيق التعاون الهادف واتخاذ القرارات الفعّالة، حيث تهيمن مصالح العشائر على الأولويات السياسية. [34]

تظهر أطر مؤسسية ضعيفة في ظل انعدام الثقة السياسية الذي يُقوّض ثقة الجمهور بأنظمة الحكم. ويؤثر هذا الخلل على المؤسسات الأساسية، كالقضاء وأجهزة إنفاذ القانون والحكومات المحلية، مما يجعلها غير فعّالة أو عاجزة. ويؤدي غياب المؤسسات القوية إلى نفور المواطنين ويغذي الشكوك حول قدرة الحكومة على تقديم الخدمات وضمان السلامة العامة.[35]

32. Horn Observer. (2024). Eight Years of Hirshabelle: Celebrations Amid Stagnation in Security, Reconciliation, and Humanitarian Crisis. Accessed at: www.hornobserver.com
33. Focus Group Discussion – Elders (Bula Burte).
34. Kaplan, S. (2019). Fixing fragile states. Praeger Security International.
35. Focus Group Discussion - Community Members (Beledweyne).

كما يُعيق انعدام الثقة تقديم الخدمات، إذ تُشتت الصراعات السياسية انتباه القادة عن قطاعات حيوية كالرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية. ويؤدي سوء الإدارة وضعف التنسيق بين الوكالات إلى تفاقم أوجه عدم المساواة، مما يؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الضعيفة.[36] ونتيجة لذلك، يتعمق الانقسام بين الحكومة والشعب، مما يزيد من صعوبة المصالحة والتعاون.

إنّ عدم القدرة على معالجة هذه القضايا له تداعيات أمنية خطيرة. فكثيرًا ما تؤدي النزاعات المتكررة بين الشخصيات السياسية إلى حشد ميليشيات عشائرية، مما يزيد من زعزعة استقرار بيئة هشة أصلًا. ويحول تراكم النزاعات العالقة دون معالجة المظالم، مما يعيق إرساء حوكمة فعّالة واتفاقيات سلام. وقد خلّفت المظالم والإقصاء السياسي في الماضي جروحًا دائمة لا تزال تؤثر على التفاعلات السياسية الحالية.[37]

إن استغلال حركة الشباب والعشائر المتنافسة للصراعات المطولة، سعيًا للسيطرة على المراعي ومصادر المياه والموارد الاقتصادية، يُقوّض الحوكمة بشكل أكبر. وكثيرًا ما يتلاعب المفسدون السياسيون بالميليشيات لتحقيق مصالحهم، مما يُعمّق انعدام الثقة ويُضعف مؤسسات الدولة. ويؤدي هذا إلى ضعف الالتزام بسيادة القانون وتآكل شرعية الهيئات الحاكمة، مما يُغذّي أزمة حوكمة أوسع نطاقًا.[38] ويؤثر انعدام الأمن الناتج سلبًا على الآفاق الاقتصادية، إذ يعيق الاستثمار الأجنبي بسبب العجز عن التنبؤ بالحالة السياسية ومخاطرها. تُديم هذه الدورة عدم الاستقرار وتثبيط التنمية الاقتصادية، مما يُفاقم المشهد الاجتماعي والسياسي في هيرشبيلي.[39]

ويزيد تراجع الاستقرار الإقليمي من الصعوبات التي تواجهها المؤسسات المنقسّمة أصلاً، والتي تُكافح من أجل ترسيخ سيادة القانون وتوفير الخدمات الأساسية في ظل شح الموارد والصراعات السياسية.[40] ونتيجةً لذلك، يُعاني السكان من إحباط وخيبة أمل مُستمرين، ويتجهون بشكل متزايد نحو التحالفات العشائرية طلباً للحماية والدعم. في ظل هذا الوضع، يتضح جلياً أن تحقيق استقرار أكثر في هيرشبيلي يتطلب استراتيجية شاملة [41] تُعزز الثقة بين القادة السياسيين وشيوخ العشائر والمجتمعات المحلية من خلال الحوار المفتوح والمفاوضات والتنمية السياسية والاقتصادية الشاملة. إن إنشاء منصات محايدة لمثل هذه المشاركة يُعزز التعاون ويُقلل من الانقسامات الاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك، يُعدّ تعزيز المؤسسات لتعزيز الشفافية والمساءلة أساسًا لتقديم خدمات فعّالة في مجالات التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية،[42] بالإضافة إلى الحدّ من مشاعر التهميش وانطباعاته. فبدون هذه الإصلاحات، يبقى الحكم الرشيد بعيد المنال. ويمكن للمبادرات المجتمعية التي تقودها المنظمات المحلية أن تعزز المشاركة العامة والاستجابة، مما يُسهم في إعادة بناء الثقة بالحكومة.[43] ولكي تستقر هيرشبيلي وتساهم في الأمن والنمو الاقتصادي، فإن معالجة هذه القضايا الجوهرية أمرٌ أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والقدرة على الصمود في ظلّ انعدام الأمن المستمر.

إن الحاجة المُلحة لتعزيز الحوار السياسي الشامل وحوار المصالحة عنصرٌ ضروري ومستحق لإعادة إعمار الصومال. تتجاوز هذه الآليات تسهيل التواصل، بل تُعزز فرص اتخاذ القرارات بشكل تعاوني، وهو أمرٌ بالغ الأهمية لاستدامة هياكل الحكم على المدى الطويل. إن التركيز على الشفافية والمساءلة يُقلل من مخاطر الفساد والصراع، مما يُعزز ثقة الجمهور. وقد أظهرت الأنظمة الفيدرالية التي تُوازن بين مصالح العشائر نتائج واعدة في الحد من الصراعات وتعزيز الإدارة المشتركة.[44] لذلك، يُعدّ تعزيز الحوكمة الشاملة التي تُراعي المصالح الجماعية أمرًا بالغ الأهمية للتماسك الاجتماعي.

تشير الأدلة إلى أن الأنظمة الفيدرالية المصممة لتحقيق التوازن بين مصالح مختلف العشائر يمكن أن تؤدي إلى نتائج واعدة، مما يقلل الصراعات بفعالية ويعزز الشعور بإدارة مشتركة.[45] لذلك، يُعدّ تعزيز الحوكمة الشاملة التي تُراعي المصالح والمنافع الجماعية وتراعيها أمرًا أساسيًا لتعزيز التماسك الاجتماعي والوحدة في المنطقة. يتطلب تعزيز الجهات الفاعلة الأمنية وإضفاء الطابع المهني عليها -وهو بحد ذاته عنصر أساسي لضمان الاستقرار- مراجعة شاملة وإصلاحًا قطاعيًا ليكونا بمثابة جانب وظيفي أساسي للحوكمة الرشيدة واستعادة مصداقية المؤسسات الحكومية الرسمية.

ويُعد إصلاح الجانب الأمني أمرا بالغ الأهمية لمنع استغلال الجهات الأمنية، لا سيما على الصعيد العشائري، ومنحه سمعة غير سياسية لضمان نزاهة إنفاذ القانون. ويُعد إنشاء إطار أمني محايد وكفء أمرًا بالغ الأهمية لضمان الاستقرار في ظل الأوضاع غير المستقرة سياسيًا.[46] وتتطلب معالجة هذه القضايا المترابطة جهودًا حقيقية ومتماسكة لإعادة بناء الثقة، وتعزيز الشمولية بين مختلف الفئات، وإيجاد هيكل حوكمة يُعطي الأولوية للشفافية والمساءلة وسيادة القانون.[47]

36. UNDP (2021). State-building in fragile contexts. United Nations Development Programme.
37. Focus Group Discussion – Community Members (Bula Burte).
38. World Bank) 2023).
39. World Bank, (2023). Somalia Economic Update 2023. World Bank Group.
40. Ahmed, I. (2020). Political mistrust and governance challenges in Somalia. Mogadishu University.
41. UNDP (2021). State-building in fragile contexts. United Nations Development Programme.
42. Kaplan, S. (2019). Fixing fragile states. Praeger Security International.
43. Braldbury, M. (2008). Becoming Somaliland. James Currey.
44. Transparency International, (2022). Corruption Perceptions Index 2022. Transparency International.
45. International Crisis Group, (2018). Somalia: Transforming clan dynamics. ICG Reports.
46. Organisation for Economic Co-operation and Development, (2020).
47. Transparency International, (2022). Corruption Perceptions Index 2022. Transparency International.

وباختصار، تواجه هيرشبيلي حالة انعدام ثقة اجتماعي وسياسي واسع النطاق، وغيابًا متواصلًا للمصالحة. وقد خلقت هذه التحديات، على المستويات التنفيذية والتشريعية والمجتمعية، عقباتٍ رئيسية أمام الحوكمة الفعالة. ونتيجةً لذلك، تفاقمت أوجه القصور في الحوكمة القائمة، مما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن والتشرذم الاجتماعي والتحديات الاقتصادية. وينعكس غياب السياسات الشاملة في هيرشبيلي على الولايات الأخرى، حيث تؤثر ديناميكيات العشائر والتنافس على الموارد وتغير التحالفات في الترتيبات السياسية. وهذا يُتيح المجال للجهات الفاعلة غير الحكومية لاستغلال المظالم التي لم تُحل. ويتطلب تعزيز استقرار النظام الفيدرالي مشاركة وقيادة فعالة من الحكومة الفيدرالية الصومالية.

كما يتطلب الأمر أن تأخذ جميع المستويات الحكومية زمام المبادرة في تعزيز التماسك والمصالحة والتوزيع العادل للموارد. ويُعد العمل مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة - بمن فيهم الشخصيات السياسية وممثلو المجتمع المدني والشركاء الدوليون - أمرًا بالغ الأهمية لتنمية الشعور بالثقة وتطوير أطر حوكمة متينة تُعطي الأولوية لمصالح جميع أفراد المجتمع. وسيكون هذا المسعى التعاوني ركيزةً أساسيةً لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الثقة، وتهيئة بيئة اجتماعية وسياسية أكثر عدلًا واستقرارًا. ومن خلال العمل معًا، يمكن لأصحاب المصلحة مواجهة التحديات التي تفرضها ديناميكيات العشائر والتنافس على الموارد، مما يُعزز في نهاية المطاف هيكل الحوكمة والاستقرار في هيرشبيلي وغيرها من الولايات.

٣,٤. النخب الوظيفية وديناميكيات السلطة

يعدّ دور النخب السياسية في التفاوض على توزيع السلطة والموارد عاملاً حاسماً في تشكيل الاستقرار السياسي في هيرشبيلي والصومال عموماً. وبينما تُعدّ مساومات النخب شائعة في مختلف الأنظمة السياسية، تتفاوت طبيعة وشرعية أصحاب المصلحة السياسيين تفاوتاً كبيراً. ففي معظم الديمقراطيات، يكون ممثلو المقاطعات والأقاليم والولايات مسؤولين أمام ناخبيهم، الذين يمنحونهم الشرعية من خلال تفويضات انتخابية مباشرة ويمارسون الرقابة من خلال انتخابات دورية. أما في الصومال، فتستمد النخب السياسية نفوذها من خلال علاقات تبادلية ضمن «السوق السياسي» - وهو نظام يتم فيه التفاوض على الولاء السياسي والنفوذ والوصول إلى الموارد وتبادلها، غالباً بشكل غير رسمي، بدلاً من اكتسابها من خلال المساءلة الديمقراطية.

يُنشئ النموذج الفيدرالي، مقترنًا بصيغة تقاسم السلطة العشائري ٤,٥، نظامًا تتدفق فيه المساءلة من القمة إلى القاعدة، ما يعني أن التمثيل يُقرره القادة لا عامة الشعب. ويُنظر على نطاق واسع إلى وظائف النخب السياسية في الصومال على أنها تُوسع أو تُحافظ على مصالح الولايات ورجال الأعمال والنخب العشائرية، لذين يتحملون المسؤولية أمامهم ويمكنهم التعبير عن رضاهم أو استيائهم.[48]

ويؤدي هذا النمط من تقاسم السلطة والموارد إلى تعزيز الروابط العشائرية الأبوية، بدلًا من ترسيخ قيادة مسؤولة وخاضعة للمساءلة.[49] ويُشار إلى هذا النمط أحيانًا باسم "صفقة النخبة"، أي ترتيب سياسي مغلق يخدم استمرار المجموعة المهيمنة. . سيظل توسيع المجال السياسي وإعادة هيكلة البنية السياسية والحكومية يواجهان تحديات، لأن النظام الحالي ليس مصممًا لغرس المساءلة من وإلى أوسع شريحة من الشعب، كما أنه ليس مصممًا لتوسيع المجال السياسي التنافسي.

تلعب النخب دورًا هامًا في حل النزاعات، وتوفير الموارد، وسنّ القوانين، وغيرها من المسؤوليات التفويضية. إلا أن هذه العلاقة تتسم بالطابع التبادلي، وغالبًا ما تشوبها اتهامات بالفساد، لأن مبدأ المساءلة، وهو الأساس الذي تقوم عليه الحوكمة، لم يكن جزءًا أساسيًا من حقوق ومسؤوليات الطبقة السياسية.[50] لذلك، وفيما يتعلق بقضية هيرشبيلي، تلعب النخب دورًا أساسيًا في حل المظالم الصادرة عن عامة الناس، إلا أن استخدام هذه النخب لنفوذها في معالجة مظالم عامة الناس لا يزال محدودًا، ويعود ذلك أساسًا إلى ضعف الإرادة السياسية في مختلف مستويات الحكومة. وقد يكون هذا أيضًا هزيمة ذاتية إذا تعارضت أسباب السلطة والموارد.[51]

ومع ذلك، فإن سلوك النخب خلال الأزمات السياسية الكبرى قد فاجأ أصحاب المصلحة في بعض الأحيان، حيث أظهرت أفعالًا بدت وكأنها مدفوعة بالمصلحة الوطنية. وللأسف، فإن هذه الأحداث محدودة وتأتي بتكاليف باهظة للشرعية السياسية العامة بسبب أنماط المشاركة السابقة، وخاصة إذا شابتها مزاعم الفساد.

48. Ky Informant Interview, Government official (Hiiraan).
49. Elite Bargains and Political Deals projects: Somalia Case Study 201. Accessed at: https://assets.publishing.service.gov.uk/media/5c191358ed915d0c3d63f6ab/Somalia_case_study.pdf
50. Key Informant interview, Government Official (Hiiraan).
51. Key Informant Interview – Somali Politician (Hirshabelle).

٥. تحديات الوحدة والاستقرار

٥,١. الانقسامات العشائرية والتشرذم السياسي

يُعدّ الصراع بين العشائر في الصومال أحد أكثر التحديات زعزعةً للاستقرار التي تواجه السلام والتنمية.[52] فغياب الأنظمة القضائية الفعّالة، والإصلاحات العادلة للأراضي، وسيادة القانون القابلة للتطبيق، عوامل تُديم دوامات الصراع المتكرر. وعلى الرغم من الأهمية الحيوية لآليات المصالحة التقليدية في حل النزاعات، إلا أنها تُعطي الأولوية للمساءلة الجماعية للعشيرة على حساب المسؤولية الفردية، مما يقوّض إنفاذ القانون. غالباً ما تُعزّز هذه المقاربات التماسك الاجتماعي القائم على العشيرة دون معالجة المظالم الهيكلية، ما يسمح بتجدّد النزاعات. وعندما تُنقل هذه الديناميكيات إلى المجال السياسي، فإنها تُجبر النخب والشيوخ على التوسط لوقف إطلاق نار مؤقت بدلاً من التوصل إلى حلول مستدامة. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنّ غياب التقاضي المؤسسي الرسمي يجعل هذه الاتفاقيات غير قابلة للتنفيذ، مما يضمن تكرار تجدد الصراع.

٥,٢. المخاوف الأمنية المرتبطة بتحديات الحوكمة

لا يمكن إغفال دور حركة الشباب وغيرها من الجهات الفاعلة العنيفة غير الحكومية في تأجيج حالة عدم الاستقرار السياسي. فغالبًا ما تشير الدلائل إلى وجود ارتباط بين المشاحنات العشائرية الداخلية والتقلبات السياسية وبين ارتفاع مستوى نشاط هذه الجماعات.[53] تستغل هذه العناصر المظالم القبلية والاضطراب لتنصيب نفسها كجهات حكم بديلة، مستفيدةً من تقصير الدولة في توفير الخدمات، وفرض المساءلة، وحسم النزاعات المستمرة. وتعود هذه الصراعات لأسباب عميقة تعود إلى الحرب الأهلية وسقوط الدولة الصومالية.

على الرغم من أن جهود إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع ركّزت على الأمن داخل المدن، فإن هذه الإجراءات لا تزال غير كافية ما لم تُصاحبها جهود موازية لمعالجة الفساد المُمَنهج، والخلل المؤسسي، وتلبية الاحتياجات العامة. هذه الإخفاقات تُقوّض باستمرار شرعية الحكومة وتُؤجّج عدم الاستقرار.[54] تستغل حركة الشباب والجماعات المتطرفة الأخرى هذا الفراغ لترسيخ وجودها، ما يضع عبئًا ماليًا فادحًا على المؤسسات الحكومية. من خلال فرض الإتاوات على السكان، تُغذي هذه الجماعات حلقة العنف وتُضعِف قدرة الحكومة على التركيز على بناء الدولة بدلاً من الانشغال الأمني المفرط.[55]

٥,٣. انعدام الثقة الاجتماعية-السياسية وعجز الحوكمة

يتأتى الاستقرار الهش من قصور مؤسسي شامل في جميع مستويات الإدارة، إلى جانب تآكل مصداقية النخبة السياسية لدى الشعب. لقد أدت عقود من الصراع إلى تفتيت التماسك الاجتماعي، في حين فشل نظام تقاسم السلطة القائم على صيغة ٤,٥ والذي اعتمد المعالجة التهميش التاريخي- في تحقيق تمثيل جوهري بعد مرور عشرين عامًا على تطبيقه.

أظهرت نتائج تحليلات أصحاب المصلحة وجود ديناميكيات متجذرة من المحسوبية السياسية إلى جانب قصور آليات الحوكمة، الأمر الذي أضعف هدف النظام المتمثل في الشمولية وأسهم في تفاقم النزاعات القائمة على مظالم تاريخية.[56] كما أن مستويات التوجّس والارتياب متأصلة بشدة، حيث تولي الإدارة اهتمامها لتحقيق أهداف فورية تقتصر على الإبقاء على حد أدنى من أداء المهام/الوظائف. وتنتشر هذه الأوضاع في معظم كيانات الدول الأعضاء، لا سيما حيث تتعلق المسألة بـتسييس الهوية، وحيث يُنظر إلى تقسيم الموارد على أنه تفضيل لمن يحظون بالحماية السياسية أو يتماشون معها.[57] وينطبق الأمر ذاته على أزمة الثقة بين المستويات الوطنية ودون الوطنية، مما يشكل عامل تعقيد إضافي يفتح المجال لمناقشة النموذج الأولي لتشكيل الدولة.[58]

52. Conflict Assessment Report, Hirshabelle State, Somalia. Accessed at https://berghoffoundation.org/files/publications/Berghof_Conflict_Assessment_Report_HS_EN_Final.pdf
53. Focus Group Discussion (Jowhar).
54. Ibid.
55. As African Union Mission in Somalia Draws Down, Al-Shabaab Remains Threat to Country, Region, Special Representative Tells Security Council. Accessed at: https://press.un.org/en/2023/sc15457.doc.htm
56. Focus Group Discussions, Elders (Buloburte).
57. Key Informant Interview, Somali Politician (Hiiraan).
58. Key Informant Interview, Somali Politician (Hirshabelle).

٦. الخاتمة

يمثل تشكيل ولاية هيرشبيلي تجسيدًا للتحديات الكامنة في عملية فَدْرَلَة الصومال، بما في ذلك الاستشارات المتسرعة، وأطر تقاسم السلطة المتنازع عليها، والمظالم العشائرية التي لم تُحسم. وعلى الرغم من أن دمج محافظتي هيران وشبيلي الوسطى كان يهدف إلى دفع عجلة الحكم اللامركزي، إلا أنه أدى بدلاً من ذلك إلى تفاقم التشرذم السياسي. وتتمتع العشائر المهيمنة في هيرشبيلي، مثل حوادليه وأبغال ، بسيطرة غير متكافئة على المشهد السياسي والأمني خلال سيطرتها على المناصب التنفيذية الرئيسية والميليشيات، على الرغم من امتلاكها أقل من ٣٠٪ من المقاعد البرلمانية مجتمعة، مما أسفر عن تهميش المجموعات الأخرى. وتؤدي المخاوف الأمنية، مثل الوجود المستمر لحركة الشباب والتنافس على نقاط التفتيش المدرة للدخل، إلى زيادة تفاقم أوجه القصور في الحوكمة وتعميق عدم الاستقرار. ويساهم الدستور المؤقت الذي اعتُمد على عجل، والذي يفتقر إلى المشاركة الشعبية، بشكل كبير في أزمة شرعية الدولة وضعف أدائها المؤسسي.

إن التداخل المعقد بين السياسات المدفوعة بالنخب المحلية، ونفوذ الحكومة الفيدرالية، والمظالم التاريخية يقوض استقرار ولاية هيرشبيلي. كما يسهم هذا التفاعل في ترسيخ مناخ من انعدام الثقة ويضع الأولويات للمكاسب التبادلية الآنيّة على حساب مبدأ المحاسبة أمام الجمهور. ولم تُعالج بعد جوانب العجز الرئيسية في نظام الحكم، والتي تشمل قضايا مثل التوزيع المنصف للموارد، ومساعي المصالحة المجتمعية، والإصلاحات الهيكلية للمؤسسات؛ وهو ما يُبقي على دوامة الهشاشة وعدم الاستقرار.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد فاقم ظهور إدارة موازية في بلدوين من التحديات الإدارية والأمنية، مما أدى إلى خلق فراغ في السلطة وتدهور الأوضاع المعيشية للسكان. تتطلب هذه الازدواجية الإدارية تدخلاً عاجلاً للمصالحة بين الانقسامات السياسية، وإعادة تأسيس شرعية الحوكمة، وتعزيز الأمن. إن تبني منهج شامل-يضع أولوية للمصالحة، والحوكمة الشاملة، والإصلاح المؤسسي- حتميٌّ لاستعادة الاستقرار وتعزيز التنمية طويلة الأمد في هيرشبيلي.

٧. توصيات سياساتية

لإرساء بنية حوكمة أكثر شمولاً واستقراراً وفعالية في ولاية هيرشبيلي، يوصى باتخاذ التدابير السياساتية التالية:

١. **الإصلاح الدستوري وإصلاح الحوكمة :** يتطلب الاستقرار السياسي في هيرشبيلي معالجة النزاعات القائمة منذ فترة طويلة حول هياكل الحوكمة، وتقاسم السلطة، وعاصمة الولاية. ينبغي على الحكومة الفيدرالية الصومالية الشروع في مراجعة شاملة للإطار الدستوري لضمان ترتيبات عادلة لتقاسم السلطة، ومنع التلاعب السياسي، وإضفاء الطابع المؤسسي على التمثيل العشائري المتوازن بناءً على بيانات سكانية موثقة في كلتا المنطقتين. يجب إعطاء الأولوية للعمليات الشفافة وإشراك الفئات المهمشة لتعزيز الشرعية وبناء الثقة.

٢. **حوار شامل بمشاركة كافة الأطراف:** يجب على الحكومة الفيدرالية الصومالية عقد حوار لجميع الأطراف لمعالجة النزاعات المتعلقة بتقاسم السلطة واختيار عاصمة الولاية. يجب أن يضم هذا الحوار ممثلين من العشائر الرئيسية في هيران وشبيلي الوسطى، والقيادة الدينية، والنخب على مستوى الولاية وعلى المستوى الفيدرالي، وفاعلين من المجتمع المدني. يمكن الاستعانة بطرف ثالث محايد للوساطة لضمان النزاهة والتقيد بالأطر المتفق عليها. من الضروري حل المسائل اللوجستية والأمنية والمتعلقة بإمكانية الوصول إلى عاصمة الولاية، بالتوازي مع جهود تعزيز الانسجام المجتمعي بين الأطراف المعنية.

٣. **مأسسة شاملة لعملية بناء الولاية واتفاقيات تقاسم السلطة:** يتطلب تعزيز الحوكمة مأسسة عملية تشكيل ولاية شاملة مدعومة بأطر ملزمة قانونياً. وينبغي ضمان التمثيل العادل للعشائر والنساء والشباب والفئات المهمشة الأخرى لمنع الإقصاء والنزاعات المستقبلية. تعتبر المفاوضات السياسية والعمليات الانتخابية الشفافة حاسمة للحفاظ على الالتزام بالاتفاقيات السابقة، بما في ذلك اتفاق تقاسم السلطة لعام ٢٠١٦. ويمكن تعزيز قدرة الحوكمة المحلية من خلال تمكين مجالس المقاطعات بزيادة الاستقلالية في القرارات المتعلقة بالموارد والقرارات السياسية.

٤. **تعزيز شرعية الولاية وقدراتها الإدارية:** يتطلب الاستقرار على المدى الطويل استثمارات قوية في الإدارة العامة، والإصلاح القضائي، وتقديم الخدمات. وينبغي للإصلاحات في القطاع العام التي تركز على الشفافية والمساءلة والتعيينات القائمة على الجدارة أن تقلل من تأثير السياسات العشائرية على وظائف الدولة. إن تعزيز مؤسسات سيادة القانون، وخاصة المحاكم ووكالات إنفاذ القانون، أمر حيوي لحل النزاعات بشكل فعال وتخفيف الصراعات العشائرية.

٥. **تعزيز الأمن وتحقيق الاستقرار:** من الضروري وجود استراتيجية أمنية منسقة تقودها المجتمعات المحلية لاستقرار هيرشبيلي. يجب إعطاء الأولوية لدمج جميع الجهات الفاعلة الأمنية، بما في ذلك ميليشيا معويسليه، والجيش الوطني، وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية، والشرطة المحلية، في إطار أمني موحد. كما يجب على الحكومة الفيدرالية الصومالية تبني استراتيجية شاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتنظيم الميليشيات العشائرية والحد من التنافس على نقاط التفتيش، وكذلك تعزيز التنسيق الأمني بين المستوى الفيدرالي ومستوى الولاية لمكافحة حركة الشباب بفعالية وإشراك المجتمعات المحلية في التخطيط الأمني.

٦. **معالجة المظالم القائمة على العشائرية وتعزيز التماسك الاجتماعي:** يعتبر حل المظالم القائمة على العشائرية وتعزيز التماسك الاجتماعي أمراً بالغ الأهمية. يجب مأسسة منتديات المصالحة التي تضم الشيوخ والقادة الدينيين وفعاليات المجتمع المدني لمعالجة المظالم التاريخية. وسيؤدي تعزيز التعاون المشترك بين العشائر من خلال آليات الحوكمة المحلية إلى منع سيطرة عشيرة على أخرى في المجالات السياسية والأمنية. ولا بدّ من وضع برامج تنموية موجهة لمعالجة التهميش والظلم التاريخي، خاصة في المجتمعات المحرومة من الخدمات الكافية.

٨. المراجع

1. Ahmed, I. (2020). Political mistrust and governance challenges in Somalia. Mogadishu University Press.
2. Andrea Carboni, ACLED Africa (2022). A Turbulent Run-up to Elections in Somalia. Accessed at: https://acleddata.com/2021/04/07/a-turbulent-run-up-to-elections-in-somalia/
3. Berghof Foundation. (2023). Conflict Transformation and Reconciliation in Somalia: Lessons for Local Peacebuilding. Accessed at: www.berghof-foundation.org
4. Berghof Foundation. (2017). Conflict Assessment Report. Hirshabelle State. Accessed at https://berghof-
5. Bradbury, M. (2008). Becoming Somaliland. James Currey.
6. Elite Bargains and Political Deals projects: Somalia Case Study 201. Accessed at: https://assets.publishing.service.gov.uk/media/5c191358ed915d0c3d63f6ab/Somalia_case_study.pdf
7. Focus Group Discussion Data Hirshabelle, Hiraan, (Cadale).
8. Horn Observer. (2024). Eight Years of Hirshabelle: Celebrations Amid Stagnation in Security, Reconciliation, and Humanitarian Crisis. Accessed at: www.hornobserver.com
9. International Crisis Group (ICG). (2018). Somalia: Transforming clan dynamics. ICG Reports.
10. Kaplan, S. (2019). Fixing fragile states. Praeger Security International.

11. OECD. (2020). Security Sector Governance and Reform. OECD Publishing.

12. World Bank. (2023). Somalia Economic Update 2023. World Bank Group.

13. Jowhar conference opens despite Hiiraan elders' boycott. Accessed at: https://hiiraan.com/news4/2016/Jan/103544/jowhar_conference_opens_despite_hiiraan_elders_boycott.aspx foundation.org/files/publications/Berghof_Conflict_Assessment_Report_HS_EN_Final.pdf

14. Menkhaus, K. Elite Bargains and Political Deals projects: Somalia Case Study 2018. Accessed at: https://assets.publishing.service.gov.uk/media/5c191358ed915d0c3d63f6ab/Somalia_case_study.pdf

15. Platform for Political Dialogue and Somali Public Agenda. "Hirshabelle's Political Settlement: Opportunities for Meaningful and Inclusive Political Processes." Policy Brief SDP.01, February 2023.

16. Somalia: A Country Study (1992). Accessed at: https://tile.loc.gov/storage-services/master/frd/frdcstdy/so/somaliacountryst00metz_0/somaliacountryst00metz_0.pdf

17. Somali Public Agenda (2020). The Hirshabelle election conundrum. Accessed at: https://somalipublicagenda.org/the-hirshabelle-election-conundrum/

18. SPA and SDP brief, Focus Group Discussion (Cadale).

19. Transparency International. (2022). Corruption Perceptions Index 2022. Transparency International.

20. UNDP. (2021). State-building in fragile contexts. United Nations Development Programme.

21. UN OCHA. (2024). Flooding and Humanitarian Challenges in Hirshabelle. Available at: reports.unocha.org\

22. As African Union Mission in Somalia Draws Down, Al-Shabaab Remains Threat to Country, Region, Special Representative Tells Security Council. Accessed at: https://press.un.org/en/2023/sc15457.doc.htm

23. Vanda Felbab-Brown (2023). Somalia's challenges in 2023. Accessed at: https://www.brookings.edu/articles/somalias-challenges-in-2023/

HERITAGE
INSTITUTE

نوفمبر 2025